اشارة اليه بخلاف المفعول فالاصل فيه ان ينفصل عنه اى عن الفعل
وبتاخر اى المفعول عن الفاعل لانه اى المفعول فضلة يستغنى الكلام عنه
وقد يجى المفعول بخلاف الاصل المذكور قبل الفعل اى يجى عقيبه المفعول يعنى
من غير فصل بينهما وبتاخر الفاعل عن المفعول وذلك اما ان يكون جوازا كما
فى نحو قوله تعالى ولقد جا ال فرعون النذر فالنذر فاعل جا موخر عن ال
فرعون وال مفعول به متوسط بين الفعل وبين الفاعل فاعله ولا يضر فى
هذا اتصال المفعول بضمير الفاعل المتاخر لفظا لتقدمه اى الفاعل على المفعول
فى الرتبة واما ان يكون وجوبا وذلك فى ثلاث مسايل احداها ان يتصل
بالفاعل ضمير المفعول كما فى قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن
فابراهيم مفعول مقدم وربه وربه فاعل موخر وجوبا لاتصاله بضمير المفعول
اذ لو قدم الفاعل واخر المفعول عنه بان قيل واذ ابتلى ربه ابراهيم لزم
على تاخيره عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة اى فى اللفظ والرتبة وذلك
لا يجوز الا فى الضرورة وفى مواضع مخصوصة واجازه ابن جنى فى
النثر لقلة وتبعه ابن مالك فى التسهيل فى باب الضمير قال معللا له
لان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه واحتج لجوازه فى النثر
بقولهم ضربونى وضربت قومك باعمال الثانى حكاه سيبويه واجازه البصريون
وضربته زيدا بابدال زيدا من الها باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما فى
ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر موخر الرتبة واحتج لجوازه فى
الشعر بنحو قول النابغة او ابى الاسود او عبد الله بن همارق على اختلاف فيه
• جزى ربه عنى عدى بن حاتم • جزا الكلاب العاويات وقد فعل •
فربه فاعل وهو متصل بضمير عايد الى عدى وهو مفعول ورتبته التاخير
وجزا الكلاب مفعول مطلق واختلف فى معنى جزا الكلاب فقيل هو الضرب
الضرب والرمى بالحجارة وقال الاعلم ليس بشى انما هو دعا عليه بالابنة

...لم اى القايل فى حق عمر بن عبد العزيز
... الخلافة او كانت له قدرا
... الى ربه موسى على قدر
... موسى فاعل وربه مفعول به
... متوسط بين الفعل صح

والكلاب

والكلاب تتعاوا عند طلب السفاد قال هذا من الطف الهجو والصحيح جوازه
فى الشعر فقط للضرورة ومنع الانفصال لان ذلك انما ورد فى الشعر فلا
يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستثنيان لمجيهما على خلاف الاصل اذ
الاصل فى الكثير والشايع تقدم ضمير الغايب باعتراف ابن مالك وغيره
فمتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه فى قياس ما ليس من بابه عليه كما استثنى
بيع العرايا بخرصها تمرا الى الجذاذ مما هو خارج عن القواعد المسالة
الثانية ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل اى لا فاصل بينهما وذلك
نحو قولك ضربنى زيد اذ لو قدم المفعول فالحالة هذه اى مع تاخير الفاعل
بان قيل اياى ضرب زيد لانفصل الضمير اى صار ضميرا منفصلا مع تاتى
اتصاله بقولك ضربنى زيد وهو اى انفصاله مع تاتى اتصاله لا يجوز كما افاد
ابن مالك فى خلاصته بقوله • وفى اختيار لا يجى المنفصل اذا تاتى ان يجى
المتصل الا فيما استثنى المسالة الثالثة ان يحصر الفاعل اى ان يكون
محصورا فيه بانما باتفاقهم وذلك نحو قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلما
فالعلما فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره فلزم توسط المفعول
به والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلما ونحو انما ضرب عمرا زيد بتاخير
الفاعل عن المفعول وانما وجب تاخيره لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى
قولنا انما ضرب عمرا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد
ضرب شخصا اخر فلو قدم وقيل انما ضرب زيد عمرا لجاز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص اخر ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون زيد
ضاربا لشخص اخر او يحصر بالا على القول الاصح عند غير الكسائى كما قال
المصنف فى التوضيح قال الزرقانى فى حاشيته قوله عند غير الكسائى
مقتضاه ان البصريين يمنعون التقديم هنا وان اجازوه فى المفعول
المحصور بالا كما مر والفرق ان تقديم المفعول المحصور لا يغير المعنى

Copyright © King Saud University